المحور الثالث: التدقيق الخارجي للبنوك

يعتبر التدقيق الخارجي وسيلة ذات أهمية كبيرة وتأثير فعال على أداء البنوك، إذ تتمثل في عملية المراقبة السنوية التي يقوم بها أشخاص من خارج البنك، يتميزون بالكفاءة المهنية والفنية التي تسمح بفحص مختلف القوائم المالية بهدف إعداد تقرير يبدي من خلاله رأيه فيها بكل حيادية وهو ما يضفي عليه الصدق والموثوقية وإعطاء الصورة الحقيقية للمركز المالي للبنك.

أولا: مفهوم التدقيق الخارجي

1. تعريف التدقيق الخارجي: التدقيق الخارجي هو الوظيفة التي تنفذ من قبل شخص مستقل عن المؤسسة، وهذا النوع من التدقيق تخضع له المؤسسة بصفة إجبارية، حيث يفرض القانون على المؤسسة مراجعة خارجية وقانونية يقوم بها محافظ الحسابات، إذ أن مهمة محافظ الحسابات هي التحقق والتدقيق للتأكد من مدى مصداقية وصحة الحسابات والقوائم المالية لغرض حماية حقوق أطراف أخرى كالشركاء، البنوك، الهيئات العمومية ..... إلخ.

2. معايير التدقيق الخارجي: تعتبر المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين أشهر معايير التدقيق، تتضمن هذه القائمة 10 معايير تم تبويبها في 3 مجموعات رئيسية هي:

1.2. معايير الصفات: متعلقة بشخصية مدققي الحسابات تنقسم إلى[1]:

أ. **الاستقلالية والحيادية:** عدم خضوعه لأي ضغوط من الغير خلال كافة مراحل عملية المراجعة وأن يكون حياديا في إبداء رأيه.

ومن العلاقات المالية المباشرة التي يجب أن يتجنبها المراجع مع عمله ما يلي:

- ملكية حصص في رأسمال الشركة موضوع المراجعة أو حصوله على قرض منه؛
- حصول المراجع على قرض من البنك التي يقوم بمراجعة حسابته، ما عدا القروض التي يتحصل عليها من المؤسسات المالية إذا كانت تتم في إطار إجراءات الإقراض العادية ودون تمييز في معدل الفائدة أو مدة القرض.

أما العلاقات المالية غير المباشرة التي يجب أن يتجنبها المراجع في عمله منها:

- وجود مصالح مالية كبيرة لمراجع الحسابات في مؤسسة لها هي الأخرى مصالح في المؤسسة التي يراجعها مثل: إمتلاك المراجع لحصص في رأسمال البنك الذي يقرض المؤسسة التي يراجعها؛
- وجود دعاوي قضائية بين المراجع والعميل.

ب. **التأهيل العلمي والعملي:** أن يكون للمراجع الخارجي مؤهلات علمية في المحاسبة والمراجعة وأن يقوم بعملية المراجعة شخص أو أشخاص لديهم التدريب المهني الكافي والكفاءة المهنية اللازمة كمراجع حسابات؛

ج. **العناية المهنية المناسبة والإلتزام بقواعد السلوك المهني:** توخي الحذر عند إعداد التقرير وإبداء الرأي.

---

[1] سناء مالطي، ***جودة التقرير الخارجي وآليات حوكمة المؤسسات –دراسة ميدانية في السياق الجزائري–***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التدقيق المالي والمحاسبي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص ص 86، 87.

2.2. معايير العمل الميداني: ترتبط بتنفيذ مهمة المراجعة وتتمثل في[1]:

أ. التخطيط والإشراف الجيد: وضع خطة لعملية التدقيق والأشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق.

ب.دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: وهي أن يقوم المدقق بدارسة وافية وشاملة لنظام الضبط الداخلي في البنك لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه.

ج.كفاية وملائمة الأدلة والقرائن: يجب على المدقق أن يتحصل على أدلة إثبات جديرة بالثقة وكافية وذلك عن طريق الفحص والمراقبة والاستفسار والحصول على إقرارات (رسائل تأكيد) من أصحاب الأرصدة الظاهرة في دفاتر البنك لوضع أساس سليم يبني عليه المدقق أريه الإجمالي حول الحسابات الختامية.

3.2. معايير إعداد التقرير: وتتمثل في[2]:

أ. استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى أن الحسابات والقوائم المالية قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛

ب.تجانس استخدام المبادئ المحاسبية: يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى مدى التجانس أو ثبات تطبيق استخدام المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى وتهدف هذه القاعدة إلى ضمان قابلية القائمة المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ وأثرها على هذه القوائم؛

ج.الإفصاح الكامل في القوائم المالية: يجب أن يتضمن التقرير التحقق من كفاية وملاءمة الإفصاح كما تعبر عنها القوائم المالية والتي ينبغي أن تشمل على بيانات ومعلومات والعرض السليم للقوائم ومدى كفاية البيانات والدقة في ترتيبها وتبويبها؛

د. إبداء الرأي في القوائم المالية: يجب على المدقق التعبير عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة امتناعه عن إبداء الرأي في أمور معينة فعلية يجب أن يتضمن تقريره الأسباب التي أدت إلى ذلك وينبغي أن يوضح تقريره بصورة واضحة طبيعة الفحص الذي قام به ودرجة مسؤولياته على القوائم المالية.

---

[1] رفيق نعماني، يونس زين، ***المراجعة الخارجية ودورها في تفعيل الحوكمة***، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر 2021، جامعة الوادي، الجزائر، ص 374.

[2] عبد الله عنيشل وآخرون، ***دور محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية – دراسة حالة*** –، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، مارس 2021، جامعة أدرار، الجزائر، ص 287.

الشكل رقم (08): معايير التدقيق الخارجي

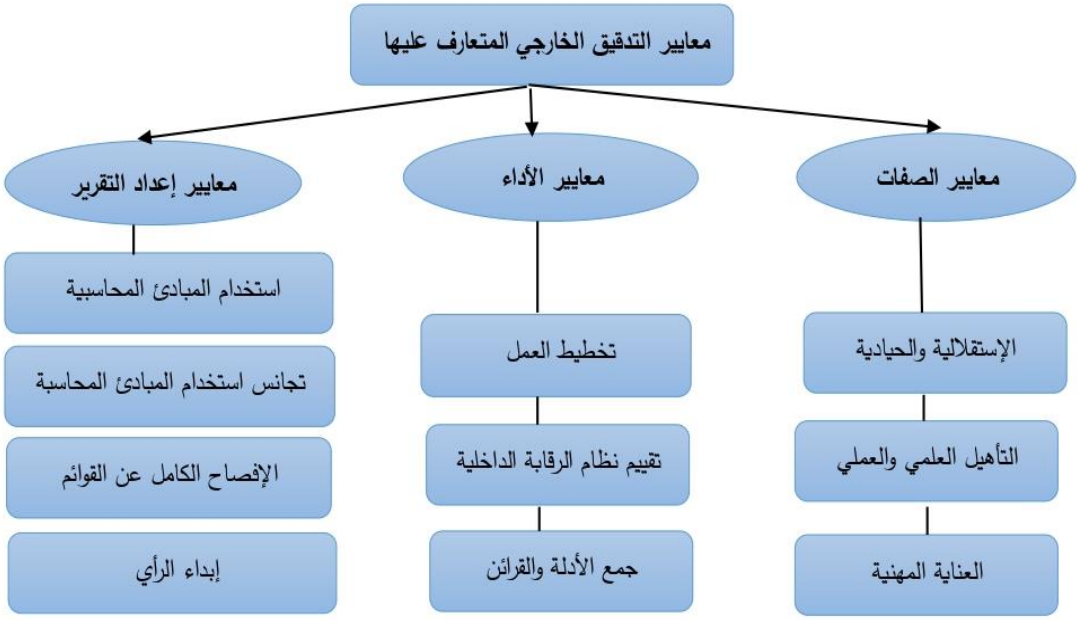

المصدر: من إعداد الباحث.

3. إجراءات التدقيق الخارجي: تتمثل إجراءات التدقيق الخارجي في:

أ. الحصول على رسائل التأكيد الخارجية: رسائل من المدينون، الدائنون، عملاء، بنوك الشركة وذلك بناء على رسائل توجهها المؤسسة إليهم بطلب من المدقق يطلب فيها تأكيد رسال الرد إلى المدقق الأرصدة؛

ب. الملاحظة: ملاحظة الكيفية التي يعمل بها نظام الرقابة والضبط الداخلي ليتحقق المدقق من كفاءته وحسن سيره.

ج. الفحص: مقارنة القيود في السجلات مع المستندات الثبوتية للتحقق من صحة وأصالة القيد.

د. الاستفسار: من وظيفة المدقق الاستفسار من الشركة ليحصل على أية استفسارات وإيضاحات هو بحاجة إليها.

هـ. الاحتساب: التأكد من صحة بعض مبالغ وأرقام من الناحية الحسابية للمجاميع الأفقية وتكلفة البضاعة المباعة، عادة احتساب الاهتلاك، العمودية في الدفاتر المحاسبية.

و. التحليل: ويطبق على الحسابات والبيانات لتقرير مدى إمكانية الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المؤسسة؛

ز. التحقق: التحقق من بعض القضايا مثل حضور أو الأشراف على عملية جرد المخزون والتأكد من مطابقته مع ما هو موجود في الدفاتر؛

ح. المقارنة: مقارنة المعلومات الواردة في البيانات الختامية أو في الكشوفات التحليلية مع المعلومات ذاتها للسنة أو السنوات السابقة لإيجاد أسباب أي تذبذب لتلك المعلومات.

4. أنواع التدقيق الخارجي: يقسم التدقيق الخارجي من حيث الطبيعة القانونية إلى[1]:

أ. المراجعة القانونية: وهي التي يفرضها القانون، وتتمثل في أعمال مراقبة الحسابات السنوية الإجبارية التي يقوم بها المراجع القانوني (محافظ الحسابات)؛

ب.المراجعة التعاقدية: التي يقوم بها المراجع بطلب من أحد الأطراف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع البنك؛

ج.المراجعة القضائية (الخبرة القضائية): الذي يقوم بها المراجع بطلب من المحكمة.

حسابات البنك عن طريق إخفاء بعض الفواتير التي تستحق الدفع في تاريخ الميزانية".

[1] الربيع بوعريوة وآخرون، ***دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية للمؤسسة***، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، 11 – 12 أفريل 2018، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 125.